التجربة الاصلاحية في ايران (1997-2005) في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي انموذجا"

د. وداد جابر غازي*

الملخص

ان الاهتمام العربي والعالمي بالشأن الإيراني سيبقى حاضرا ومتواصلا، وهو ليس غريبا. بل منطقي ويفرضه موقع إيران الجيوبوليتكي والاستراتيجي، كما يفرضه دورها الإقليمي كقوة ناهضة في منطقة الشرق الاوسط، وتأتي هذا الدراسة ،لتتناول بالبحث والتحليل الحركة الاصلاحية في ايران ،بدالة واحد من ابرز رموزها، وكبير منظري اطارها الفكري والفلسفي ،السيد محمد خاتمي ،وما خلفته من آثار في السياسة الايرانية على المستويين الداخلي والخارجي، وكان للشعارات الجديدة التي طرحها محمد خاتمي امثال (المجتمع المدني، واحترام القانون ، والتنوع والتعددية الفكرية)، اثرها الكبير في اوساط الشباب والنساء الذين اندفعوا الى ميدان الانتخابات لدعم الخطاب الجديد، والعمل بأدبيات الاصلاح والتي عرفت(بملحمة الشعب الايراني)تارة او(الحركة الجماهيرية)تارة أخرى ، واستخدموا تعبير(استقلابي)،الذي يجمع كلمتي ثورة بالإصلاح لتوصيفها بذلك .

Abstract

The arabian and lnternational Considertion in lranian affaires will stay Continuing in Current ,and that was not strange ,but rational and enforced by their gao.Political and strategical spot ,as enforced also by their territorial role as a raising power in the Middle East region .

So,the main purpose of this research was to analyze the reformatosy experiment in Iran by the suggestive of the greates one of their leaders and theorists , Mr.Muhammad Kahattamia, and their in fluences in the internal and external Iranian policy .The new slogns which had been mentioned by M.Kahattamia like(Civilian society ,respectthe laws, and intellectual various) have a great influences amonge youngmen and young women , whom they darted to the presidential election to support the new speech ,and their Movement knowen as(the lranian peoples epic) or(the Iranian public movement) and used a (estahklapia) which inclued a revolution and reform wards to describe it.

*. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية .

المقدمة

بقي الاهتمام العربي والعالمي بالشأن الإيراني وسيبقى مستمرا، وهو ليس غريبا، بل ويفرضه سير الاحداث وموقع ايران الجيوبوليتكي والاستراتيجي، كما ويفرضه دورها الإقليمي كقوة ناهضة في منطقة الشرق الاوسط، لاسيما في العقود الأخيرة من القرن السابق سواء أكان في عهد الملكية ام في عهد الجمهورية الإسلامية، وان اختلفت فاعليته فيها وزادت التطورات الداخلية في إيران في السنوات الأخيرة وما تطرحه من انعكاسات على طبيعة ومسار توجهاتها الخارجية من هذا الاهتمام وعلى المستويين الرسمي الاعلامي ، حتى اصبح هذا البلد محط أنظار العالم واهتمام المعنيين بأي جديد في إيران لاسيما الانتخابات الرئاسية باعتبارها محطة نوعية في التاريخ المعاصر من عهد الجمهورية الاسلامية.

مثل الثاني من خرداد حسب التقويم السنوي الفارسي والمصادف (23) أيار حسب التقويم الغربي من عام1997 في ايران ، نهجا مختلفا عن الماضي مع التحولات التي شهدتها البلاد في المجالات السياسية والعناية بالسلوك الاجتماعي للشباب، وبداية تضامن من نوع جديد، وظهور مطالب سياسية جديدة ومتراكمة وتفعيل النقد البناء للنظام السياسي، وتنشيط الساحة السياسية عبر شعارات جديدة مثل" المجتمع الديمقراطي المدني ،الجمهورية ،الحرية ،الديموقراطية ،الاصلاح ، التنمية السياسية "وهي شعارات شكلت على وجه الاجمال عناصر الخطاب الجديد الذي حملة الرئيس الاسبق محمد خاتمي، بهدف توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيز النظام الجمهوري ،واضفاء الطابع المؤسساتي على الممارسة الديموقراطية، وتفعيل القدرة السياسية للدستور، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، وزيادة الاحزاب السياسية، واحياء الدور الاسلامي، وتوسيع نطاق الحريات، وتنشيط الاعلام والمطبوعات وتفعيل كل المؤسسات المعنية بالشؤون الطلابية .

وتأتي هذا الدراسة ،لتتناول بالبحث والتحليل الحركة الاصلاحية في ايران ، بدلالة واحد من ابرز رموزها، وكبير منظري اطارها الفكري والفلسفي ،السيد محمد خاتمي ،وما خلفته من آثار في السياسة الايرانية على المستويين الداخلي والخارجي ،ورغم انها لم تحقق كامل اهدافها ،لقصر امد الولاية الرئاسية للسيد

محمد خاتمي من جهة ،وتولي التيار المحافظ السلطة من بعده متمثلا بالسيد محمود احمدي نجاد (2005-2013)،غير انها، ومع ذلك ،عدت من حيث المعطيات دالة موضوعية ليس فقط لتبرير مشروعية مطالب الحركة الاصلاحية ورموزها فحسب، وانما بواقعية واعتدال تلك المطالب المتوائمة مع روح المبادئ التي قامت عليها الثورة الايرانية الاسلامية في ايران.

المبحث الاول: الاطار التاريخي لنشأة التيار الاصلاحي في ايران

فرضت التداعيات الداخلية التي خلفتها نهاية الحرب العراقية- الايرانية ووفاة السيد الخميني من جهة، وصعود التيار الاصلاحي الى سدة الحكم في عام 1989 من جهة اخرى ،أن تتخذ ايران لنفسها هدفا استراتيجيا ،تمثل في اعادة بناء واعمار ما خلفته الحرب العراقية- الايرانية ، وارجاء شعارات الثورة واهدافها، وليس التخلي عنها بالضرورة ،حيال نشر الاسلام في العالم وقلب الانظمة الرجعية وتوحيد المستضعفين وغيرها من الاهداف العقائدية. وقد برز السيد هاشمي رفسنجاني (1989-1996)[1] في اثناء رئاسته دورتين متتاليتين ، باعتباره واحد من اشد الدعاة لهذا الهدف ومناصرته من خلال سعيه لفتح ابواب ايران امام الخبرات الايرانية الوطنية الموجود في الخارج ، وتسهيل فرص الاستثمار الاجنبي ،وتوسيع دائرتي الحوار مع العرب والغرب معا . فبعد وفاة السيد الخميني عام 1989، سادت مناقشات واسعة في اوساط النخب الايرانية والقيادات السياسية والفكرية ، وتبلورت في اتجاهين حول موقع ايران في العالم الاسلامي :اتجاه، ذهب الى القول ان على ايران تقديم تجربة اسلامية ناجحة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وهذا يعني التخلي عن فكرة (ام القرى العالم الاسلامي) ، والانصراف الى الاهتمام بشؤونها الداخلية اولا، واتجاه آخر عمل من أجل رفض ان تكون فكرة اعادة بناء ايران ، وطرحها انموذجا في العالم الاسلامي على حساب الارجاء او التخلي عن شعارات الثورة واهدافها وفاعلية الدور الايراني والاهتمام بشؤون المسلمين في العالم.

يعد "مجمع علماء الدين المجاهدين" والذي يسمى باللغة الفارسية" مجمع روحانيت موباربز" أهم الهيئات داخل اليسار الإسلامي، والتي تضم في صفوفها العديد من علماء الدين والمثقفين الإسلاميين، تأسس مجمع علماء الدين المجاهدين في سنة 1987، بمباركة خطية من السيد الخميني ، وذلك بعد الانقسام الشديد الذي حصل داخل اليسار الاسلامي، و ضم بين اعضائه هاشمي رفسنجاني وعلي خامنئي[2]،فضلا عن عدد كبير من الشخصيات السياسية المؤثرة في ايران. ففي اثر الانقسام الشديد والاختلاف في الآراء، طلب مهدي كروبي [3] ومحمد موسوي خويني تشكيل تجمع جديد ،وكان هذا التجمع، هو المقرب من السيد الخميني، و الذي بارك تأسيسه في رسالة خطية بعث بها الى مهدي كروبي وغيره من قادة التجمع، وقد ضم هذا التجمع الجديد أبناء الثورة والمقربين من السيد الخميني ابانه كفاحه الوطني، ورأى السيد الخميني في رسالة جوابية الى المؤسسين له ،ان :"تشكيلا جديدا للتعبير عن عقيدة مستقلة لا يعني الاختلاف"[4].

فمنذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ،حاول هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان آنذاك ، تطبيع الدبلوماسية الايرانية مع العالم، بما في ذلك مع الولايات المتحدة الامريكية، و ساهم في تعزيز قوة هذا الاتجاه في ايران ، بعد فشل الاتجاه الآخر(حكام ايران السابقين) في بناء انموذج ايراني اسلامي ،بالرغم من النجاح الذي حققه ارتباط ايران بقضايا المسلمين . ففي عهد الرئيس الاسبق هاشمي رفسنجاني قام عدد من المسؤولين الامريكيين بزيارة الى ايران ، لترتيب صفقة اسلحة لها مقابل توسطها لا طلاق رهائن امريكيين في لبنان في عام 1985، والسعي لتغيير النظام في العراق ان توقفت ايران عن مواصلة الحرب ضده [5]، وآتت هذه السياسية ثمارها بانتهاء الحرب العراقية- الايرانية1988، وأطلاق سراح آخر الرهائن الامريكيين في لبنان سنة 1988، ومن خلال هذه الاحداث ،برز هاشمي رفسنجاني وكأنه رجل النظام الجديد القوي، فقد تمكن من اقناع السيد الخميني بوضع نهاية للحرب مع العراق ، وان كان السيد الخميني قد اقسم على المضي بها حتى نهايتها. وتوطدت هذه النزعة مع انتخاب هاشمي رفسنجاني لمنصب رئاسة الجمهورية سنة 1989 ،عندما اخلى الفريق الحكومي القريب من

اليسار الاسلامي الساحة لحكومة من التكنوقراط أعلنت عزمها اعطاء الاولوية للأعمار واضفاء الصبغة الليبرالية على الاقتصاد الايراني ،و بموازاة ذلك، حافظت الحكومة الايرانية على سياستها المعلنة في موضوع العلاقات الخارجية مستأنفة العلاقات مع الدول الاوروبية(6).

وعلى الصعيد الداخلي، اتبعت الحكومة سياسة الانفراج على صعيد الاخلاق الاسلامية والانفتاح الثقافي، وخلال هذه المدة اضحى فيها هاشمي رفسنجاني معروفا على نطاق واسع في ايران حين دعا الى ضرورة الاهتمام والعناية بحاجات الشباب وتلبيتها بما يتوافق مع روح المبادئ التي قامت عليها الثورة . وصارت الرقابة على اللباس الاسلامي للنساء اقل تشددا من الماضي. وعندما انفردت الحكومة في اتخاذ اجراءات تقيد وتحد من تكاثر القنوات الفضائية، وبتشجيع من محمد خاتمي، وزير الثقافة آنذاك ، ظهرت في اكشاك الباعة وبخاصة وسط العاصمة مجلات فكرية وثقافية جديدة من امثال (ايران الغد، و الحوار ، والمجتمع والسلام، الخ...) ، وتناولت فيما تضمنته من محتويات موضوعات مثل (الاسلام والديموقراطية والعلمانية....) وكان لها دور مهم في الواقع الثقافي في ايران(7).

وهكذا برز التيار الاصلاحي – البراغماتي ،و نتيجة لتداعيات فشل التشدد والثورية في السياسيتين الداخلية والخارجية التي اعتمدت في ثمانينيات القرن الماضي لا يعني بالضرورة انقلابا على مجمل القوى الثورية التي اطاحت بنظام الشاه وحكمت البلاد ، وانما رفض الافراط في التشدد السياسي ، لاسيما سياسية الحرب مع العراق، فمواصلة هذه السياسة كان يخشى منها اغراق البلاد في ازمات اقتصادية وسياسية ، يمكنها ان تطيح بالنظام السياسي الجديد، زد على ذلك ان تفكك الاتحاد السوفيتي(روسيا الاتحادية حاليا)في عام 1991، قد اضر بالتيار المحافظ والمتشدد في عدائه للغرب والولايات المتحدة الامريكية وشرعية اليسار الاسلامي ،ووضع على المحك خياراته الاقتصادية ، لهذا انتصر دعاة البراغماتية على صعيد السياسة الخارجية والليبرالية الاقتصادية في الداخل . كما كانت هذه التطورات ، متوائمة مع الحراك الاجتماعي اجمالا، فالإيرانيون بدوا منهكين ، وطالت

عليهم المصاعب ، وجرى تأجيل مختلف التطلعات الى الغد، في انتظار مستقبل افضل[8].

اعتقد الاعضاء المؤيدين لهاشمي رفسنجاني ان سياسية مرحلة الحرب قد انتهت مع نهاية الحرب ،ودخلت ايران مرحلة جديدة، وكانت استراتيجية هذا التيار تقوم على مبدأ(اعادة بناء الاقتصاد)، و تبني النظرة البراغماتية .ومن هنا بدأت ايران تعدل من خططها الاقتصادية، وخاصة بعد تصويت البرلمان على الخصخصة والاندماج في الاقتصاد الدولي وبشيء من التدرج في احداث التغيير. ولعل من المظاهر العملية لتجليات العقلية النفعية او السلوك البراغماتي في اتجاه السياسة الداخلية ،ان مجلس الشورى الاسلامي(البرلمان) في دورته الثالثة بعد الثورة (1988-1992) ،والذي كان يعد قاعدة للتيار المحافظ ،الذي لا يقبل اي تغيير في مبادئ الثورة، كاد ان يشكل مانعا في تحقيق سياسيات تيار اليمين التحديثي(الذي يؤمن بالتغيير)، والذي يعرف بكوادر البناء او التيار التكنوقراطي و يعني (حكم الكفاءات)، بيد ان هذا التيار المحافظ لم يحصل الا على عدد قليل من المقاعد في مجلس الشورى الرابع(1992-1996) ، بالمقارنة مع المجلس الثالث السابق ،وذلك نتيجة لوجود تحالف غير معلن بين كوادر البناء ومجمع علماء الدين المجاهدين، وتجمعها حول شخصية رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني الذي كان له دور كبير في العمل على خلق توازنات سياسية منذ وفاة السيد الخميني، وعد بنيته على نهاية عصر الجمهورية الاول في ايران، ومن مظاهر ولايته الرئاسية تقسيم السلطة بين المرشد الاعلى السيد علي خامنئي والرئيس السابق للبرلمان هاشمي رفسنجاني. ومنذ توليه الرئاسة، اصبح هاشمي رفسنجاني الرجل القوي داخل نظام الحكم من خلال تشكيله لمجموعة صغيرة لكنها مؤثرة، قوامها تكنوقراط من القيادين في الحكومة، ولاتساع علاقاته وتشعبها لا نستطيع الوقوف على حقيقة موافقة رغم انتمائه الى مجمع علماء الدين المجاهدين، فعندما سأل هاشمي رفسنجاني ذات مرة ... اذا كان يساريا او يمينيا، أو اصلاحيا او محافظا أجاب:" لا هذا ولأذاك ،فانا بطبيعتي لا أميل لشق الصفوف، وبخاصة داخل

صفوف الثوار المناضلين...لا ننـي اعمل كما أري وباستقلالية تامة عن الميول والاتجاهات والتعصبات الحزبية سواء التقليدية منها او الثورية الجديدة."[9].

وجاءت نتائج انتخابات مجلس الشورى في دورته الرابعة، لتدل على تراجع مكانة التيار المحافظ ، فبعد ان سيطر هذه التيار على المجلس في دورته الثالثة السابقة لم يتمكن من الفوز بهذه الدورة، وبعد هذه الانتخابات كان التغيير قد طال الخطاب التقليدي، فأختار عددا من رموزه الانزواء والابتعاد ، بينما اندفع عدد آخر في الحصول على شهادات عليا من جامعات خارج ايران، وكان لهذه المجموعة دورا كبيرا في مرحلة ما عرف (بالثاني من خرداد). ومن جانب آخر ،كان للمفكرين في مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية ، من خلال الحضور الكبير للمفكر عبد الكريم سروش [10]،اثر في اعادة تنظيم صفوف مفكري التيار المحافظ ،وقاد بالنتيجة الى استبدال التوصيف السياسي القائم بين اليمين التقليدي واليسار التقليدي بتوصيف جديد قوامه اليمين التحديثي واليسار التحديثي. [11].

وفي خضم هذا التحول ظهرت شخصيات سياسة مهمة محسوبة على اليسار الإسلامي، كان لها الدور الكبير في واقع الحياة السياسية في ايران، امثال المهندس مير حسين موسوي، الذي تولى رئاسة الوزراء في المدة (1981-1989)، ولم يكن ينتمي الى مجمع العلماء المجاهدين او منظمة مجاهدي الثورة الاسلامية، السائرون على نهج السيد الخميني، وان دخلت الجماعتان مطلع عام 1993 في مرحلة تغيير جذرية بشأن الموقف من نشر وصايا وتعاليم السيد الخميني حيال السياسة الدينية ،ونتج عنها تخلي الجماعتان عنه والذي غالبا ما أتسم بالتشدد حول عدد لا يستهان به من القضايا الثقافية والاجتماعية، واصطفافها الى جانب تنظيمات اخرى لدعم ترشيح السيد محمد خاتمي لمنصب الرئاسة[12].

ومن ضمن القراءات التي برزت حول الثورة وتعاليم الامام الخميني في بداية صعود الحركة الاصلاحية، ما عبرت عنه احدى الناشطات الاصلاحيات بقولها: "اليوم ،وفيما يقر الجميع في ايران كما في خارجها ان الدعوة الاصلاحية والديموقراطية في جوهرها مادامت تشجع على قيم التعددية والانفتاح. غير ان قلة من الناس تدرك، ولا تعترض، ان الثورة الاسلامية التي قادها السيد الخميني، كانت

في الحقيقة نقطة البداية لعملية جديدة من التطور السياسي في بلادنا، فالثورة أطاحت بنظام ملكي دكتاتوري ، وأسست اول جمهورية إسلامية من نوعها ، تقوم على الاستفتاءات العامة والانتخابات المتواصلة بشقيها البرلماني والرئاسي"[13].

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية عام 1997 وبروز الحركة الاصلاحية

ان اهم ما ميز انتخابات عام 1997،هو التنافس الانتخابي على اساس البرامج والهوية السياسية ،فقد قدم التياران(اليمين الاصلاحي والتيار المحافظ) برنامجين متعارفين .فالتيار الاصلاحي دعا في برنامجه السياسي الى الاصلاح والتغيير ، في حين قدم التيار المحافظ برنامجا مغايرا مفاده الحافظ على الوضع الراهن لإيران والدفاع عنه ، ومواصلة السياسة التقليدية للنظام في الشأنين الداخلي والخارجي ،وتم الترويج الدعائي للبرنامجين بشكل واسع النطاق من قبل اتباع ومناصري كل تيار . اما الميزة الثانية لهذه الانتخابات، هي ان المنافسة تمت بين القوى والتيارات التي كانت تعمل داخل النظام ،وهي التي قادت التغيير، فهذه الانتخابات وجدت معناها الحقيقي على أساس برنامج التيارات الداخلية للنظام، اما القوى المحيطة بالنظام مثل حزب حرية ايران[14] والتيارات الليبرالية والعلمانية، فان دورها في الانتخابات كانت محدودة [15].

تمثلت الميزة الثالثة للانتخابات ببروز ظاهرة الائتلاف بين التيارات السياسية المتقاربة في توجهاتها السياسية .فقد جرى الائتلاف بين التيار الاصلاحي والتيار المعتدل الذي تمثله (جماعة كوادر البناء) مقابل ائتلاف اليمين المحافظ. ولم تكن هذه الائتلافات رسمية، أي حصيلة مفاوضات بين قادة التيارات ،وانما ظهرت بشكل عفوي ودون تخطيط مسبق. وكان مستوى الانسجام بين التيارات الموالية للمرشح الإصلاحي محمد خاتمي اكبر لأنها دخلت ساحة المنافسة الانتخابية ببرنامج سياسي اكثر وضوحا من برامج التيارات المنافسة ،حيث ركز البرنامج على التنمية السياسية ،واعتبر الانسان الايراني قيمة عليا وعده وسيلة التنمية وغاياتها ، وبرر من جانب آخر تمسكه دون غيره من التيارات بزمام المبادرة كتيار يريد ويعمل من اجل الاصلاح والتغيير عبر الوسائل السلمية [16].

ان التيار الاصلاحي الذي تشكل في بداية الثورة، وسط الطلاب الجامعيين عد الثورة في ايران حركة اصلاحية ضد نظام ملكي دكتاتوري و حكومة تقمع أي صوت مطالب بالحرية ، وفي الوقت نفسه ،كان يرى في الولايات المتحدة الامريكية داعمة لهذا النظام الدكتاتوري ،ولذلك حدثت ازمة الرهائن في عام1979 [17] وعليه، ليس مفاجئا ان يقف طلبة عام 1979 انفسهم في طليعة الحركة الاصلاحية، التي تهدف الى اجراء الاصلاح السياسي في مسار الثورة وتأمين الحرية ضمن اطارها الدستوري، ليمكن القول أن هناك ارتباط وثيق في الفلسفة السياسية لهذا الدور بين احتلال السفارة عام 1979، وبين الحركة الاصلاحية التي نشأت في مطلع عام 1997[18]، بمعنى ان المدة بين 1979-1997 شهدت تحولا تدريجيا في توجهات هذا التيار ، ففي بداية الثورة الاسلامية في ايران تبنى سياسة ثورية تسترشد بمبادئ وتعاليم السيد الخميني ،غير انه سرعان ما تخلى عنها بعد التداعيات الداخلية التي خلفتها الحرب مع العراق ،وحاجة ايران الى سياسة واقعية ومعتدلة تعيد البناء وتحقق الاعمار ،وتبنى سياسة قوامها التغيير عبر الاصلاح بالوسائل السياسية ،وظهرت اول تجلياتها عندما تولى السيد محمد خاتمي الرئاسة في البلاد عام 1997[19].

كان للشعارات الجديدة التي طرحها محمد خاتمي امثال (المجتمع المدني واحترام القانون والتنوع والتعددية الفكرية)، اثرها الكبير في اوساط الشباب والنساء الذين اندفعوا الى ميدان الانتخابات لدعم الخطاب الجديد، والعمل بأدبيات الاصلاح والتي عرفت (بملحمة الشعب الايراني) تارة او(الحركة الجماهيرية) تارة أخرى، واستخدموا تعبير(استقلابي)،الذي يجمع كلمتي ثورة بالإصلاح لتوصيفها بذلك . وبينت مجموعة من الناشطين السياسيين وعلماء الاجتماع والمفكرين الذين تأثرت آراؤهم بالنظريات الغربية في المعرفة والدين وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، ان الناس أوكلوا اليهم السلطة واتخاذ القرار من اجل احداث التغيير، وبالتالي لم يكن اطلاق تسمية ثورة وحركة (الثاني من خرداد من عام 1997)، دون سبب جوهري، فهذه الحركة على وفق المسمى الشعبي لها تحولت في حقيقتها الى تيار لتغيير القيم والهياكل القائمة والقوانين ، لذلك يمكن القول ، ان ما جرى في الانتخابات

الرئاسية عام 1997، لا يعني ان النظام في ايران لا يعيش ازمة شرعية، اذ أن المعارضة الرافضة للنظام في الخارج ، طالبت بمقاطعة الانتخابات وعدم التصويت، وخصوصا منظمة مجاهدي الشعب(خلق)، كما ان اطيافا من المعارضة في الداخل دعت الى التصويت الاحتجاجي، ووضع اوراق بيضاء في صناديق الاقتراع، لكن 90% من الايرانيين شاركوا بفعاليه في العملية الانتخابية، مما يعني انهم مازالوا يعترفون بشرعية النظام ويقبلون بنظام الجمهورية الاسلامية كاطار للحكم، ولكنهم يطالبون بالإصلاح من الداخل، ولذلك اختاروا محمد خاتمي، ابن النظام ومن تلامذة مؤسس الجمهورية الإسلامية السيد الخميني، الى جانب شعاراته وأراءه الاصلاحية، التي يعدها البعض تغييرية . وهنا ينبغي الاشارة بوضوح الى ان ما يعني الرأي العام الايراني في المقام الاول هو تطبيق الاصلاحات، وتحقيق محمد خاتمي لشعاراته ووعوده [20].

أن استطلاعات الرأي العام ، التي أجريت بعد انتخابات عام 1997 ،أفادت بان 14% من اجمالي عدد المقترعين في البلاد انتخبوا محمد خاتمي معارضة لمرشح (المؤسسة الدينية) و17% منهم صوتوا له تأييدا للتيارات التي دعمته و69% صوتوا لشخص محمد خاتمي وبرنامجه في الاصلاح والتغيير، أي أن الانتفاضة السلمية التي قامت في 23 ايار 1997، لم تكن اعتباطية او هبة جماهيرية غير واعية، بل كانت انموذجا "للوعي السياسي المسؤول في ايران[21].

المبحث الثالث: الرئيس محمد خاتمي وبرنامجه في الاصلاح السياسي والاقتصادي

اولا: السيرة الذاتية

ولد محمد خاتمي في 29 ايلول عام 1943،في بلدة صغيرة هي "اردكان" في مقاطعة يزد وسط ايران، وحظى بمحبة وحنان والده ايه الله العظمى روح الله خاتمي. غادر محمد خاتمي الى مدينة قم في عام 1961 ، والتي تابع فيها دراسته الدينية واصبح تلميذا للسيد الخميني، ودخل في عام 1965 جامعة اصفهان لدراسة الفلسفة، وشارك في عدد من النشاطات السياسية آنذاك قبل ان يعود الى مدينة قم من جديد ليواصل فيها دراسته الدينية، وفي عام 1978، تم

اختياره لرئاسة معهد هامبورغ الاسلامي في المانيا، اذ لعب دورا هاما" في تنظيم النشاط السياسي الثوري الايراني في الشتات، بعد الثورة تم تعينيه مديرا لدار صحيفة "كيهان"، و من(1982-1992) شغل منصب وزيرا الثقافة والارشاد الاسلامي، ثم استقال في عام 1992 وسط انتقادات من رجال الدين المتشددين، وعين بعد ذلك رئيسا للمكتبة الوطنية الايرانية ومستشارا ثقافيا (لهاشمي رفسنجاني) قبل فوزه بالانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 1997وشغل منصب رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية من(1997-2005) [22] .

ثانيا: صراعه مع خصومه السياسيين:

جاء محمد خاتمي الى رئاسة الجمهورية ، وكانت المنافسة الانتخابية قد انحصرت بينه وبين مرشح اليمين المحافظ رئيس مجلس الشورى الاسلامي على اكبر ناطق نوري[23]، ونستطيع القول ان الاخير كان مرشحا" من قبل مؤسسة الحكم في ايران ، اذ حظي بدعم مباشر من المؤسسة الدينية ، وبتأييد واضح من القوى الرأسمالية التجارية المعروفة في ايران المتمثلة (بالبازار)،وعندما جاء محمد خاتمي الى سدة الرئاسة، كان لا يمتلك عناصر القوة المطلوبة لرئيس الجمهورية، لكنه يملك برنامجا مختلفا عن البرامج التي كانت سائدة قبله، او بعبارة أخرى كان التيار المحافظ المنافس هو الاقوى والاكثر نفوذا في مؤسسات الدولة وهياكل الادارة المركزية واللامركزية واجهزة النظام ، بيد ان الصراع السياسي بلغ وتيرة جديدة مع انتخاب محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية في ايران عام 1997، ولاسيما بعد ان ادخل اليسار الاسلامي تعديلا جوهريا على الصعيد العقائدي في منتصف التسعينيات من القرن الماضي ،تجلى بالمطالبة في مجتمع ديموقراطي مدني ودولة حقوقية في الجمهورية الاسلامية في ايران[24].

تمتع التيار المحافظ في ايران، بنفوذ وتأثير في السلطتين التشريعية والقضائية ، بل فرض احيانا على هاشمي رفسنجاني في رئاسته السابقة شخصيات من التيار المعارض ورموزا في السلطة التنفيذية والحكومة، وأستقوى بالحوزة العلمية ومراجعها وبالأجهزة الامنية ، التي ترفع راية حماية الثورة ونظامها ومبادئها، بمعنى اخر، ان النظرة الى التيارين الرئيسيين ينبغي ان تكون نسبيه. ان

مسألة الاستقواء بالحكم والسلطان مع عدم ادراك ما يفرزه هذا الاستقواء من تصدع في العلاقة بين التيارات السياسية داخل النظام نفسه اولا، والى القطيعة مع المجتمع ثانيا، تشير بوضوح الى ان التيار المحافظ المتنفذ في الحكم، لم يكن يدرك حقيقة التحولات الاجتماعية ، وبدى واضحا ايضا انه مع الواقع بالمنطق الاسقاطي والقومي، أي بدل ان يكون الحاكم هو الخادم للشعب، بدت الأمور أحيانا توحي وكان المحافظون يريدون ان يكون المجتمع هو خادم الدولة وليس العكس، وبدلا من ان يكون المسؤول الديني و السياسي هو المعبر عن هموم الناس وتطلعاتهم وملبيا لحاجتهم ، اراد من الناس الانقياد لرغباته وهكذا. وهنا حدثت فجوة بين التيار المحافظ وبين الرأي العام ، فضلا عن ان المشروع الخاتمي كان جذابا وبدى اكثر واقعية ، والمشكلة الاكبر ان التيار المحافظ لم يجدد خطابه ولا نهجه ولا عناوينه السياسية والثقافية، وعد بعض المحافظين أن فكرة التجديد هي مرادفة للانحراف ، واي اصلاح يعني التحريف والانقلاب التدريجي[25].

ثالثا: علاقة الرئيس الاصلاحي بالمرشد الاعلى للثورة الاسلامية

حرص محمد خاتمي على تعزيز علاقته مع مرشد الجمهورية الاسلامية اية الله على خامنئي، وكان يأمل ان يصل معه الى مرحلة التحالف الاستراتيجي، و حصل ما عد انجازا في اول الامر، اذ ظهر تعاون بين الرجلين دفع بالمرشد الاعلى علي خامنئي الى التصريح علنا في غمرة حملة المتشددين على رئاسة الجمهورية قائلا: "إنني اساند وأؤيد سياسات الرئيس محمد خاتمي بنسبة 100%"[26].

ولاشك ان موقف عدم الحياد الذي اتخذه المرشد الاعلى على خامنئي في الانتخابات ، رغم ضغوط تيار المحافظين عليه ان يعلن صراحة عن دعمه لهم، او في الاقل، معارضة توجهات التيار الاصلاحي ،اسس لفهم سياسي على المستوى الشعبي مفاده ان موقف المرشد الاعلى، يجب ان يكون حكما بين المتنافسين والمتصارعين، وان يكون المعبر عن نبض الشارع والشعب وليس العكس. وعندما عاد المرشد الاعلى ليظهر هذه المرة ميلا اكثر الى مرشح التيار المحافظ لمنصب الرئاسة (علي اكبر ناطق نوري)، نظر الرأي العام بسلبية للطريقة التي تعامل بها

المرشد مع مرشحي التيارات السياسية لمنصب الرئيس ، وانعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين الرئيس محمد خاتمي والمرشد الاعلى، والتي اتسمت في الغالب بالبرود ابان ولايته الرئاسية[27].

رابعا: الاصلاحيون والنظام السياسي

قدم الرئيس المنتخب (محمد خاتمي) تصوراته عن الحكم والدولة في الاسلام ،والتي ضمنها برنامجه السياسي الانتخابي الرئاسي عام 1997،والذي في اثره تقدم في الانتخابات على باقي منافسيه . و كان المضمون الاساسي للبرنامج ومحاوره الرئيسية مستوحاة من روح المبادئ العامة التي تضمنها دستور الجمهورية ،ومن بينها النص الذي دعا الى ضرورة التزام الرئيس المنتخب بحماية نظام الجمهورية الاسلامية والدستور. يقول الرئيس محمد خاتمي بهذا الصدد: "اعتقد انه لا سبيل امامنا سوى التمسك بالدستور والقانون لأجل تقدم البلاد وتحقيق الامن الاجتماعي والحفاظ على مكانة الانسان بغية استثمار ما نملك من طاقات وامكانيات" . وعلى أساس هذه القراءة لطبيعة الحكم في الاسلام وموقف الدستور الايراني واهميته في صياغه هذه القراءة، يضع محمد خاتمي النظرية الدينية، ولاية الفقيه، في اطار الدستور، وذلك بقوله: "إنني اردد كثيرا ما قلته للمرشد الاعلى علي خامنئي من ان نظرية ولاية الفقيه تتحول الى مجرد نظرية فقهيه مقابل النظريات الاخرى لو تم تجاهل الدستور. وخلاصة القول ان التيار الاصلاحي، يعتقد بسيادة وسمو دستور الجمهورية الاسلامية على كافة القوانين الاخرى، ويرى ان ولاية الفقيه تقع ضمن صلاحيات ومحددات المواد الدستورية، محتجا ومعارضا بعض رموز التيار المحافظ في منح ولاية الفقيه صلاحيات او تأويلها على نحو تسمو فيه على الدستور او تصبح ارفع منزلة عنه. [28]

اما موقف الرئيس محمد خاتمي تجاه الاحزاب السياسية، فهو التأكيد على ضرورة تشكيل الاحزاب السياسية، وقد كتبت نشرة دورية (عصرنا) في هذا المجال تقول :"ان وجود الاحزاب السياسية في العصر الراهن، الذي هو عصر المشاركة الشعبية ليس طبيعيا وحسب، وانما يعد ضرورة لا غنى عنه، وفقدان النشاط الحزبي

في أي بلد يثير العجب، وترى النشرة: "ان اتساع النشاط الحزبي والتنظيمي يحفظ البلاد من الاستبداد ،ويرشد المطالب السياسية لفئات الشعب عبر وسائل حضارية اثبتت اهميتها في الانظمة السياسية المختلفة"، ان المضمون الحقيقي لمشروع محمد خاتمي الاصلاحي، يمثل محاولة ايجاد شكلا من اشكال الموائمة والتوازن بين الدين والمدنية في ايران، تحسب له، بعد ان غاب هذا التوازن في اجواء الثورة الايرانية، ومن خلال التركيز على القيم الثورية في السلوك السياسي، وعلى الشرعية الثورية باعتبارهما تشكلان دعما للشرعية الانتخابية، ويمثل محاولة لحل الاشكالية الخاصة بمشروعية النظام السياسي، من خلال ايجاد التوازن بين الدين والمدنية ، ومن هنا يصف محمد خاتمي بنفسه الاوضاع الاستثنائية التي برزت بعد الثورة في مواجهة الحركات المعارضة لنظام الجمهورية الاسلامية بشدة ، بأنها قد وفرت للبعض الذريعة لكي يتحرك لمواجهة الحرية ذاتها ومناهضتها، بدلا من وعي العوامل التاريخية التي افضت الى عدم الانسجام او التوافق مع الحرية. ويضيف الرئيس محمد خاتمي قائلا:" ان تخريب الممارسة الحياتية باسم الحرية، ومناهضة الحرية باسم الدفاع عن الدين ومصلحة البلد هما وجهان لعمله واحدة وعلامة على العرض التاريخي لمجتمعنا، الذي عاش قرونا مقهورا تحت سلطة الاستبداد، وافضى ذلك ،الى ان نعيش مزاجا لا ينسجم مع الحرية" ، يؤكد في مجمل مشروعه الاصلاحي ان النظام قد يصبح ضحية اشكالين خطيرين هما: إمكانية قيام تقاطع بين المبادئ الاسلامية وقيم الاستقلال والحرية. ويتمثل الثاني، بإعطاء صورة سيئة وتعبير ماضويا وشخصيا للدين. واكد على ضرورة الا ينشئا هناك تعارض بين الدين والحرية، او قمع الحرية باسم الدين، او قمع الدين باسم الحرية. ومشروع محمد خاتمي بإيجاد مصالحة بين الحاكم والمحكوم وهي المصالحة التي بات يطلق عليها اسم مصالحة الحرية والدين، او كما يقول هو: "أن نخدم الدين حق الخدمة ، هو ان تقول ان الدين والحريات متلازمتين، لأنه من غير هذا الوجه سيتحول الدين و التدين الى سلاح يعيق تقدم البشرية". ويؤكد الكاتب الايراني ، محمد صادق الحسيني ، ان المصالحة الاولى حدثت بين الشعب والدين في اطار نظام سياسي للحكم الاسلامي المعاصر بيد مؤسس نظام الجمهورية الاسلامية السيد الخميني ،

بينما حدثت مشروع المصالحة الثانية، وقعت بين الدين والحرية هي التي دعوة الرئيس محمد خاتمي بعد(20) سنة من صدور كتابه الذي حمل عنوان (الخاتمية والمصالحة بين الدين والحرية)[29].

خامسا: الحركة الاصلاحية وموقفها من التطور الاقتصادي.

قدم محمد خاتمي خلال مدة ولايته خطة التنمية الخمسية عام 1999، ،دعا فيها الى اعادة البناء الاقتصادي في السياق الاوسع للتنمية السياسية، وشملت الاصلاحات الاقتصادية برنامجا طموحا يخص العديد من الصناعات الرئيسية لدرجة ان البنك الدولي منح ايران قرضا بمبلغ (242) مليون دولار لمشاريع في الصحة والصرف الصحي تضمنتها الخطة بعد توقف دام نحو سبع سنوات.

ومن جانب آخر، أكد التيار المحافظ على تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية، وعارض اتباع نظام الخصخصة الشاملة، ووافق عليها بشكل محدود وبشروط معينة. وبهذا الشان، اعلنت منظمة مجاهدي الثورة الاسلامية:" ان المنظمة تؤيد وتحترم مبدا الملكية الخاصة المحدودة بشرط وتنظر اليها باعتبارها امرا مفيدا، طالما لم تؤد الى تراكم الثروة وما يتبعه من تمركز السلطة بيد طبقة اجتماعية معينة"[30].

شكل موضوع التنمية محورا لتباين مواقف التيارات السياسية في ايران، فبينما كانت ايران في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني تتبنى نهج التنمية الاقتصادية باعتبار النمو الاقتصادي هو الذي يشكل محورا مهما لحركة الدولة، وله الاولوية على الاعتبارات الاخرى من التنمية كالتنمية السياسية. فعلى حد تحليل بعض الصحف الايرانية ان الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني والرئيس محمد خاتمي يمثلان (تجربة الليبرالية الغربية)، حيث فتحا الباب امام اعادة هذه التجربة في ايران[31]، فيما كان موضوع التنمية واحدا من الوعود الرئيسية في برنامج الرئيس محمد خاتمي في ضوء حاجة النظام السياسي في ايران الى تنمية شاملة ومتوازنة ومتماسكة تطال المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وتعتبر التنمية السياسية هي الركيزة الاساس التي تعتمد عليها المجالات الاخرى في النمو، ويؤكد

شعار التيار الاصلاحي على التنمية الشاملة المتوازنة والمستقرة ،ففي الوقت الذي شهدت ايران منجزات في مجال التنمية الشاملة المتوازنة والمستقرة. شهدت ايران ايضا" منجزات في مجال التنمية الاقتصادية والعلمية رغم تواضعها ،الا ان التنمية السياسية لم تحظ باهتمام كاف، ويربط محمد خاتمي موضوع التنمية السياسية بمجمل بناء مشروعه الاصلاحي ،الذي يعتمد حكم القانون والدستور والعمل بهما، اساسا له. (32).

ان الاقتصاد الايراني، بالرغم من الجهود المبذولة والتطورات الايجابية التي شهدتها ايران في عهد الرئيس محمد خاتمي ، مازال يواجه ازمات ومشاكل كثيرة، وان قضية التنمية الاقتصادية للبلاد وحل المشاكل الاقتصادية تحتلان مكانة خاصة ومهمة في برامج الدولة ولدى النخبة السياسية. لذا فان الكثير من الخبراء يعتقدون ان السبيل لحل مشكلات الاقتصاد الايراني لا يمكن في البحث عنها في المجال الاقتصادي فقط، بل انه يحتاج قبل كل شيء الى التعايش والتفاهم السياسي بين الاجزاء والعناصر الداخلية المتعلقة بتقرير استراتيجية النمو في البلاد، أي يجب قبل كل شيء تحديد آلية لاتفاق بين اغلبيه التيارات السياسية على كيفية اجراء عملية التنمية الاقتصادية. وبهذا الشأن يعتقد الخبراء الاقتصاديون في ايران ان العناصر والاطراف المؤثرة في تقدير استراتيجية النمو، يجب ان تتفاهم في شأن ضرورة النمو الاقتصادي للبلاد والاعتراف بها كمنفعة مشتركة للمجتمع، بالرغم من بعض الخلافات الموجودة في مجالات اخرى ، والعمل بجدية من اجل الاتفاق على كيفية التوصل الى النمو الاقتصادي، وفي هذا الاطار يجب تقرير وتنفيذ الاستراتيجية المشار اليها ، حيث يتمكن المجتمع من اتخذ خطوات جدية لتحكيم الاسس العلمية والفنية للنمو الاقتصادي ،مما يؤدي الى تقليص حدة الانقسامات السياسية والاجتماعية الى ادنى حد لها وبالنتيجة ،تضييق مجالات الخلاف والتناحر بين شرائح المجتمع الايراني ايضا (33).

المبحث الرابع:السياسة الخارجية في عهد الرئيس الاصلاحي محمد خاتمي.

بدأ الرئيس محمد خاتمي سياسته الخارجية في عملية الانتقال من المواجهة الى التوفيق ،وكان من اشد المعارضين لفكرة الصراع بين الحضارات والداعمين الى

الحوار بينها ، غير ان العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية شابها الشك وعدم الثقة ، وشكلت بداية التسعينيات من القرن الماضي مرحلة جديدة من العلاقات بين ايران والدول الخليجية، حاول الرئيس محمد خاتمي فيها تأسيس علاقات حسن جوار وطرح فكرة الحوار والانفتاح على العالم والتطبيع مع الدول العربية.

ان اتساع رقعة المشروع الاصلاحي، جعلت العلاقة بين ايران والبحرين تشهد انفراجا واضحا، بعد ان تخلت ايران عن شعاراتها الخاصة بتصدير الثورة ، وبدأت في انتهاج سياسية فض الاشتباك مع دول الجوار، لكن التطور الاهم في هذه المرحلة الجديدة جاء مع تولي الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة الحكم في البحرين في شهر اذار عام 1999 خلفا لوالده الراحل الشيخ عيسى بن سليمان ،واطلاقه للمشروع الاصلاحي، الذي كان من اهم نتائجه توثيق العلاقة مع ايران، وحدوث انفتاح سياسي سمح للتيارات السياسية كافة، بان تكون لها أطر تنظيمية،، وبضمان حق العمل العلني على الساحة السياسية، الامر الذي انتفت معه ادعاءات اضطهاد الحكومة البحرينية للشيعة الذين يمثلون اغلبية السكان في البحرين. وقد احرز المشروع الاصلاحي، وربما للمرة الاولى ، اعترافا كاملا بشرعيته ، فيما تحسنت علاقاتها مع دولة الامارات العربية المتحدة بعد اجتياح العراق للكويت في عام 1988، ومع مجيء الرئيس الايراني محمد خاتمي الى سدة الرئاسة. اما العلاقات مع المملكة العربية السعودية فقد توجت بتوقيع اتفاقية امنية في عام 2001[34]،وساهم التقارب السعودي- الايراني في تخفيف حالات الاحتقان بين الجانبين الاماراتي والايراني، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية. وشهدت العلاقات مع الكويت تطورا في العلاقات ،حتى اعلن وزير الدفاع الكويتي عن قيام مناورة بحرية مشتركة مع ايران من اجل الامن والاستقرار في المنطقة ،وحفظ المصالح القومية لبلدان المنطقة [35].

أخذت العلاقات مع الدول العربية الأخرى ، لاسيما مع سوريا، مآخذ منحا آخرا و مختلفا بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003، فالشأن العراقي اصبح مصدر اختلاف بين الطرفين إذ وقفت سوريا بقوة ضد الاحتلال الامريكي للعراق، واتهمت بتسريب السلاح لمجموعات عسكرية تستهدف القوات الامريكية في العراق،

كما انها تستقبل قوى معارضة للحكومة العراقية ، في حين التزمت ايران بما سمي(الحياد الايجابي)، متجاهلة الوجود الامريكي في العراق، حيث انخرطت القوى العراقية الشيعية المؤيدة لها في العملية السياسية والتي نشأت في ظل الوجود العسكري الامريكي ، أما العلاقة مع لبنان، فقد توجت بزيارة الرئيس محمد خاتمي لها في 12 ايار 2001 ، وهو اول رئيس ايراني في الجمهورية الاسلامية يقوم بذلك، بعد ما سبقه الرئيس اللبناني الياس الهراوي[36]الذي زار طهران في 8 كانون الاول 1997 ،وهو اول رئيس لبناني يزورها منذ خمسينيات القرن الماضي ،على هامش مشاركته في قمة دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان ،وتراجع دور سوريا وتأثيره في لبنان بسبب وجود أكثرية نيابية وسياسية مناوئة لها، اصبحت ايران في واجهة سجال داخلي على دورها كقوة اقليمية مؤثرة، دخلت في وساطة بين الفرقاء اللبنانيين المتنازعين من غير ان تخوض التفاصيل، وثابرت على توكيد تحالفها مع حزب الله اللبناني[37] ودعمه في حربه مع اسرائيل[38].

اما العلاقات الفلسطينية –الايرانية، فبعد نجاح حزب الله اللبناني، الذي تلقى تأييدا من ايران، في اجبار قوات الاحتلال الاسرائيلي على الانسحاب من جنوب لبنان، وتعثر اتفاقيات السلام العديدة المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ اتفاق اوسلو العام 1994، واندلاع انتفاضة الاقصى في تشرين الاول 2000، اتخذ مستوى التعاطف الايراني مع القضية الفلسطينية بعدا آخرا" على الساحة، برزت تجلياته في بدء التأييد والدعم الإيراني المادي لكل من حركات الجهاد الاسلامي وحركة المقاومة الاسلامية (حماس) وتلقت بعض اذرع كتائب شهداء الاقصى التابعة لفتح على مستوى من التدريب والتمويل والدعم [39].

الخاتمة

يمكن ان نوجزها بجملة استنتاجات اهمها:

اولا:

كشفت حصيلة (السنوات الاصلاحية) عن عدد من العناصر الايجابية، ففي المدة الاولى، بدت هذه التجربة ، كأنها مرحلة ضرورية في تعلم الديموقراطية ،فقد ترافق معها وصول محمد خاتمي الى الحكم ، اذ جرت مناقشة عدة مواضيع كانت تعد من المحرمات سابقا عبر الصحف او من خلال مناقشات جرى تنظيمها في الجامعات اوفي الجمعيات، وكان من الممكن اجراء مناقشات كبرى حول معنى الديموقراطية او العلاقة بين الدين والسياسة والتدابير المستوحاة من الشريعة او مسألة الموقف من الحرب مع العراق اعتبارا 1982 لا ريب هامش التعبير عن الرأي النسبي قد عزز الطفرات الاجتماعية. لكن مسارا كهذا دفع ثمنه حبسا او اعتقال عددا غير قليل من المثقفين والصحفيين ،حتى شاعة طرفة تقول (لدينا حرية الكلام .غير ان المشكلة هي الحرية بعد الكلام...)، ،مع ذلك، شكلت هذه المرحلة في المحيط السياسي والاجتماعي الايراني تقدما سيكون من الصعب التراجع عنه، كما ان الحركة الاصلاحية اعادت مسالة الشرعية الديموقراطية للنظام الى مركز السجال.

ثانيا:

ان التناقض بين دعم الرئيس محمد خاتمي ودعم السيد الخميني على هذا الصعيد، كشف تطور المجتمع . من البين تماما ان الدعم الممنوح للسيد الخميني كان مرتبطا بهالته، بشخصية الاب والمرشد الاعلى . غير ان الرئيس محمد خاتمي لم يعترف ابدا بان هناك شخصية غير قابلة للنقد، ، و بين شعبيته تلك في خطاباته وسلوكه؛ لكن هذه الشعبية كانت تقوم على الشعور الشعبي ، الذي كان يفعله بالتسابق مع تطور المجتمع، وكان يتجاوب مع مطالبه الملموسة، ومن الطبيعي جدا ان يؤدي فشل الرئيس محمد خاتمي في هذا المجال الى أضعاف الشرعية التي مصدرها الشعب.

ثالثا:

أدت (الموجة الخاتمية) الى احترام اكبر للحريات الفردية وللأقليات، فقد تراخى كثيرا ضغط الشرطة على النساء والشبان، حتى وان كانت الرقابات تستأنف من حين الى آخر، لتقول ان النظام لايزال هنا. وأخذت بعين الاعتبار مشاكل وحقوق الأقليات الدينية لاسيما

(السنية) او(الاثنية)،وعدت احدى المظاهر الايجابية لعمل هذه الحكومة حتى ان البعض كان يرى (لو)ان هاشمي رفسنجاني بقي في الحكم، فان هذه التحسينات كانت ستحدث ايضا، معتبرين ان محمد خاتمي لم يقم بغير مواكبة تطور المجتمع، الا ان اطلاق حرية الكلام قد لا تكون بالتأكيد بعيدة ايضا عن مخيلة هاشمي رفسنجاني.

رابعا:

مع ذلك، بدى واضحا ان التجربة الاصلاحية لم تحقق كامل برنامجها السياسي في الاصلاح والتعبير لإقامة دولة حقوقية وديموقراطية ، مما سيكون من الصعب على الحركة مواصلة نهجها بذات الفاعلية التي سبقت وصول السيد محمد خاتمي الى السلطة ،بفعل وصول التيار المحافظ المتشدد الى السلطة ، متمثلا بالسيد محمود احمدي نجاد (2005-2013) ،والذي طمس معطيات تجربها ولم يؤسس عليها من جهة ،وخيبة الامل على المستوى الشعبي، وبنجاحه في الاوساط الشبابية، جراء ذلك من جهة اخرى .

خامسا:

ان الحكم على المحاولة الإصلاحية من التيار المحافظ عبرت عنه مظاهر القمع التي شملت جميع الصحافيين والطلبة او المثقفين المقربين من الطيف الإصلاحي، وكانت المرارة عظيمة لدى عددا من المثقفين الذين يرون ان هذه المرحلة سمحت للتيار المحافظ بأقصاء كل معارضيه الحقيقيين وإسكاتهم، غير ان مدة محمد خاتمي، سمحت للانتقادات وأعطت جزا من الحرية لا بداء الآراء النظام الى طاولة السجال، تبدو قادرة على ترك بصمتها في التطورات السياسية المقبلة وربما تكون من مظاهرها الراهنة فوز الرئيس الجديد حسن روحاني بمنصب الرئاسة والذي يعد واحدا من ابرز الدعاة الى اعتماد الواقعية والاعتدال في السياسة الداخلية والخارجية لإيران ، ومطالبة المرشد الاعلى ولأول مرة منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران في 12 شباط من عام 1979، من مؤسسة الحرس الثوري ان لا تتدخل في السياسة.

الهوامش

1- هاشمي رفسنجاني: هو علي اكبر هاشمي رفسنجاني ولد في رفسنجان عام 1936 وهو ابن الحاج ميرزا علي ،نال تحصيله الابتدائي في مسقط رأسه ،ثم توجه الى مدينة قم لاستكمال تحصيله العلمي ،اصبح عضوا في مجلس الشورى بعد الثورة وعضوا في تشخيص مصلحة النظام ورئيسا للجمهورية الاسلامية الايرانية .

احمد شاكر عبد العلاق ،الاحزاب والمنظمات السياسية في ايران (1963-1997)دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه /كلية الآداب /جامعة الكوفة،2012،ص50.

2- علي خامنئي: ولد في ايران عام 1939،وهو ابن لعائلة دينية معروفة ،ودرس العلوم الحوزوية منذ بداية حياته ،وكان ضمن جماعة علماء الدين المجاهدين وهي الرابطة العلمانية التي يعود تأسيسها الى عام 1964،و كانت تعارض نظام الشاه واسس الحزب الجمهوري الاسلامي واصبح امينه العام ،واصبح الرئيس الثالث بعد الثورة الاسلامية الايرانية ،وانتخب لدورتين رئاستين من 1981-1989،واختاره مجلس خبراء القيادة ليتولى منصب الولي الفقيه (القائد) بعد وفاة السيد الخميني عام 1989.

احمد موصللي ،موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا ،الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2004،ص ص281-283.

3- مهدي كروبي: ويسمى في ايران بشيخ الاصلاحات في ايران ،حيث يبلغ من العمر حوالي (74) ،ولقد ترأس البرلمان بين(1990-1992)،ثم بين(2000-2004)،وقع عليه الاختيار لرئاسة البرلمان بسبب اعتداله من جهه وعلاقته بالولي الفقيه علي خامنئي ،من جهة اخرى، ويعد مهدي كروبي حلقة وصل بين جيلي الاصلاحيين في ايران الجيل الاول الذي يمثله كروبي وهو الجيل المهم في النظام السياسي والجيل الثاني هو الجيل الذي ظهر في اواسط التسعينيات .

احمد مجيد عبد الله، التيارات والاحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ،2007،ص.38

4- المصدر نفسه ،ص.276

5- طلال عتريس، ايران ...الى اين؟،مجلة المستقبل العربي ،العدد(288)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2003،ص.25

6- تييري كوفيل، ايران الثورة الخفية، تعريب خليل احمد خليل ،الطبعة الاولى ،بيروت، 2008،ص .206

7- المصدر نفسه، ص .208

8- احمد مجيد عبدالله، المصدر السابق ،ص .265

9- المصدر نفسه ،ص .266

10- عبد الكريم سروش: وهو الاسم المستعار لحسن حاج فرج الدباغ ،ولد في طهران عام 1945،درس في المدرسة الثانوية (الرفاه) وهي المدرسة التي كانت تجمع في مناهجها بين الدروس الدينية وبين المواد العلمية المعاصرة والتحق في جامعة لندن ،وحصل على الدكتوراه ،وكان صديقا مقربا لعلي شريعتي ومرتضى مطهري وهما وجهان محوريان في مدة ما قبل الثورة في ايران ،وبعد الثورة عاد الى بلده ،وشغل مناصب عليا في الدولة واخرى بحثية اهمها ترأسه لمؤسسة الابحاث والدراسات الثقافية ولديه العديد في الكتب التي اهتمت بتاريخ ايران .

عبد الكريم سروش ،الموسوعة ويكيبيديا الحرة ،الانترنيت.

11- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في ايران ،الطبعة الاولى ،بيروت ، 2012،ص.168

12- احمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص .285

13- المصدر نفسه ،ص .286

14- حزب حرية ايران: تأسس الحزب عام 1961من قبل مهدي برزكان ومحمود الطالقاني ،بعد ان انشقت عن الجبهة الوطنية ،لأنها تركز اكثر على القيم الاسلامية ،واعلنت حركة التحرير ان اهدافها الرئيسية كانت تعزيز الحركة الوطنية والعمل من اجل حاجات الشعب القومية والاجتماعية والدينية وكان من بين القضايا التي بدأ الخلاف حولها بين الحركة ورجال الدين هو مبدأ(ولاية الفقيه) ومسالة الديموقراطية.

رعد عبد الجليل مصطفى ومحمد كاظم علي ،المؤسسة الدينية في ايران واحزاب المعارضة، بيت الحكمة ،جامعة بغداد،1988،ص.88

15- احمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص .312

16- المصدر نفسه، ص .313

17- ازمة الرهائن:في1979/11/4،احتشد المئات من المتظاهرين ليتسلقوا جدران السفارة الامريكية في طهران واستولوا عليها بعد اقل من ساعة ونصف واجهوا خلالها مقاومة ضعيفة من قوات الامن ومشاة البحرية الامريكية ،وتمكنوا من أسر كافة من كان في السفارة و عددهم (66) شخصا فقيدوهم وعصبوا اعينهم واحتجزوهم في السفارة وضعوا شروط هي ان هؤلاء المتظاهرين من الطلبة الجامعين السائرين على خط الامام ويطلبون بتسليم الشاه الى ايران بغية محاكمته مقابل اطلاق سراح هؤلاء الرهائن.

غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر (ايران في العصر البهلوي)،ترجمة الى العربية عبد الرحيم الحمراني ،قم،2008،ص.765

18- احمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص .284

19- المصدر نفسه ،ص .285

20- فاطمة الصمادي ،المصدر السابق ،ص .135

21- غسان بن جدو، ايران الى اين، مجلة المستقبل العربي ، العدد (235)،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1998،ص.10

22- محمد خاتمي ،ويكيبيديا الموسوعة الحرة ،ص ص1-18،الانترنيت.

23- علي اكبر ناطق نوري: هو احد رجال الدين الذي برز دوره قبل انتصار الثورة الاسلامية في ايران ،وعلى الرغم من انه لا يعد من رجال البارزين ،غير انه كان من اتباع السيد الخميني قبل عام الثورة ،وكان من طلاب الحوزة العلمية في مدينة قم. شغل منصب وزير الداخلية عقب الثورة في الفترة(1981-1985)،ورئيسا للبرلمان في الدورتين الرابعة والخامسة للمدة من (1992-2000).

ويلفرد يوختا ،من يحكم ايران؟ بنية السلطة في الجمهورية الاسلامية الايرانية، ، الطبعة الاولى، مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2003،ص.52

24- تييري كوفيل ، المصدر السابق ،ص .214

25- غسان بن جدو، ايران الى اين، مجلة المستقبل العربي ، العدد (245)،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2000،ص.8

26- المصدر نفسه ،ص.5

27- المصدر نفسه ،ص.6

28- المصدر نفسه ،ص .8

29- احمد مجيد عبد الله، المصدر السابق،ص.299

30- محمد خاتمي الموسوعة (الانترنيت)، المصدر السابق.

31- احمد مجيد عبد الله، المصدر السابق،ص.302

32- محمد خاتمي ،(التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والامن ،ترجمة سرمد الطائي ، الطبعة الاولى ،بيروت،2003،ص.300

33- محمد سعيد عبد المؤمن ، الاسلام والتنمية في ايران ، تحرير ماجد علي صالح كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة القاهرة ،1999،ص .304

34- الاتفاقية الامنية 2001: لقد ظهرت العديد من الاجتهادات الخاصة بالنظام الامني الاقليمي الخليجي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، واهمها الشكل المثلثي للعلاقات الذي ساد عقد الثمانينيات في القرن الماضي ،و تمخضت عن العلاقة بين ايران وكل من قطر والكويت والعربية السعودية ، اتفاقيات امنية مشتركة في عام 2001.

كمال عزيز فرحان علي الراوي ،السعودية وامن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي (1990-2000)،اطروحة دكتوراه /المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،جامعة المستنصرية ،2004ص.89

35- سركيس ابو زيد ،ايران والمشرق العربي مواجهة ام تحدي، الطبعة الاولى، بيروت،2010،ص .92

36- الياس الهراوي: (1926-2006)،هو رئيس لبنان للفترة (1989-1997)،دخل الحياة السياسية من جانب التعاونيات الزراعية وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في البقاع اذ ترأس مجلس ادارة تعاونيات مزارعي الشمندر واتحاد التعاونيات الزراعية في البقاع وانتخب في مجلس بلدية زحلة وتولى رئاسة لبنان بعد اغتيال الرئيس اللبناني رينيه معوض .

الياس الهراوي ،وويكيبيديا الموسوعة الحرة ،الانترنيت.

37- سركيس ابو زيد ، المصدر السابق، ص .113

38- حزب الله اللبناني: يعود الاعلان الرسمي لميلاد حزب الله الى يوم السادس عشر من شباط 1985 بمناسبة احياء الذكرى الاولى لاستشهاد الشيخ راغب حرب، لكن البداية الفعلية سبقت البداية الرسمية بأكثر من سنتين ونصف وترد الى صيف العام 1982، عندما اصاب التصدع حركة افواج المقاومة اللبنانية (حركة امل) عقب دخول رئيسها الجديد (آنذاك) نبيه بري طرفا في تشكيل هيئة الانقاذ بعد الاجتياح الصهيوني اللبناني وحصار عاصمتها، وما نجم عن ذلك من خروج للسيد حسين الموسوي عضو المكتب السياسي للحركة والناطق الرسمي باسمها ، ومجموعة من المنشقين من حركة امل ، وتشكيل نواة لحزب جديد ،اختاروا انه يكون اسمه حزب الله تيمنا لورود ذكره في القرآن الكريم.

عبد الاله بلقزيز، حزب الله من التحرير الى الردع ،الطبعة الاولى، بيروت ، 2006،ص.34

39- سركيس ابو زيد ، المصدر السابق،ص115.